

مقال بعنوان مشروع ميزانية ٢٠١٢ نوفمبر ٢٠١١ م

أود أن أشير أولاً بأنه لم يتم نشر أية معلومات عن موازنة سنة ٢٠١٢م وان هذا التحليل مبني على ما نشر في وسائل الإعلام المحلية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١١م بأن مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة ناقش مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م والتي تتضمن الإطار العام لتقديرات الميزانية وتفاصيل الإيرادات والإنفاق والعجز علاوة على الأسس والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات، وبأنه تمت مناقشة بنود الميزانية في ضوء متطلبات مستويات الإنفاق العام للوفاء بالالتزامات المالية والاجتماعية والتنمية من ناحية وللحفاظ على معدل مناسب من الناحية الاقتصادية للعجز، كما تم احتساب سعر برميل النفط العماني المصدر على أساس (٧٥) دولاراً أمريكياً في تقديرات الميزانية العامة لعام ٢٠١٢م.

مما لا شك فيه أن تلك الأرقام تؤكد أن تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢م خرجت عن تقديرات الإيرادات والمصروفات الحكومية وفق الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥) الصادر في مقبل هذا العام والذي اعتمد احتساب الإيرادات النفطية بمبلغ ٥٨ دولاراً أمريكياً للبرميل في تقديرات الميزانية العامة لعام ٢٠١٢م، حيث بلغ الفرق بين التقديرين ١٧ دولاراً للبرميل أي بما يزيد عن ٢٩% عن المبلغ المقدر في بداية هذه السنة وربما تتسجم هذه التقديرات مع التطورات التي حدثت في السلطنة خلال الأشهر الماضية.

المنتبع للأرقام المنشورة يجد أن إيرادات السلطنة زادت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بنسبة ٤٤,٢ بالمائة لتبلغ ٨,٣ مليار ريال مقارنة مع ٥,٧ مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي وقد جاء ارتفاع الإيرادات العامة مدعوماً بزيادة صافي عائدات النفط بنهاية سبتمبر الماضي بنسبة ٦٢,٦ بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي بعد أن سجل المتوسط السنوي لسعر خام النفط العماني ١٠٢,٠٦ دولار بنهاية سبتمبر الماضي كما أشارت بيانات النشرة الإحصائية إلى أن إيرادات النفط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بلغت ٦,٤ مليار ريال مقارنة مع ٣,٩ مليار في الفترة نفسها من عام ٢٠١٠م وإيرادات بيع الغاز خلال نفس الفترة زادت بنسبة ١٩,٢ بالمائة لتصل ٨٠٦ ملايين ريال مقارنة مع ٦٧٧ مليوناً في أول تسعة أشهر من العام الماضي، وشهد إجمالي الإنفاق العام للسلطنة في نفس الفترة زيادة بنسبة ١٦,٥ بالمائة مرتفعاً إلى ٦ مليارات و ٧٠ مليون ريال ورغم هذا الإنفاق الكبير فقد سجلت المالية العامة للسلطنة فائضاً قدره ٩٠٦ ملايين ريال خلال الأشهر التسعة الأولى من العام.

اعتقد أن سبب اعتماد وزارة المالية ٧٥ دولار سعر بيع النفط في تقديرات الميزانية العامة لعام ٢٠١٢م عدم وجود بديل لديها إلا زيادة التقديرات في البيع حتى تخفض من توقعات العجز في ظل التزام الحكومة في الاستمرار في الإنفاق في المشاريع المخطط لها وعدم وجود بوادر في إعادة تقييم الجدوى في الكثير من مشاريع الخطة الخمسية المشكوك في جدواها وكذلك شعورها بعدم وجود أية مشكلة في تغطية العجز عبر العوائد الإضافية للنفط مع ارتفاع سعر النفط العماني مقارنة بالسعر المقدر في الميزانية وتوقعها بأن تستمر أسعار النفط الخام عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي سيوفر لها الراحة في إطار استمرارها في برنامجها الإنفاقي.

شخصيا لا اعتقد انه ينبغي أن نشغل أنفسنا كثيرا بالرقم المعتمد لتقدير أسعار النفط بالرغم من اهميته لأن هنالك ما هو أهم من ذلك بكثير ينبغي التركيز عليه خاصة انه من خلال نظرة سريعة إلى أرقام الميزانية لا أرى فيها سوى مجرد قائمة أولية بالمصروفات التي سيتم اعتمادها لمختلف الوزارات والمشاريع التي ستستفيد منها خلال السنوات القادمة ولا يمكنني أن انظر إليها على أنها تمثل خطة تنموية متكاملة ، كما أن أرقام التقديرات والإنفاق الفعلي لا يلتزم بها عادة بسبب استيعاب مشاريع خارج الخطة أو إلغاء مشاريع مخطط لها ، وتوضح الجداول أدناه أن معدل الزيادة في الإيرادات عن المتوقع خلال السنوات الخمسة الماضية بلغت ٣١ و٨١ % بينما معدل الزيادة في الإنفاق عن المخطط كانت ١٩ و٨٠ % ونسبة الزيادة في المصروف الفعلي عن المعتمد خلال السنوات الخمسة الماضية حوالي ٣٢,٥٨ % ، بينما اشارت جداول التوزيع الأولي للاستثمارات المستمرة والجديدة بالخطة الخمسية الثامنة وفق كتيب كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني في بداية هذه السنة أن الاعتمادات المستمرة المتوقع ترحيلها من الخطة الخمسية السابعة كانت حوالي ٦,٤ مليار ريال بينما صافي المصروفات الاستثمارية المعتمدة في الخطة السابقة كانت ٥,٤ مليار ريال ، وفي الوقت الذي تجاوز فيه المصروف الفعلي في سنوات الخطة الخمسية السابعة المعتمد بمبلغ ٨,٣ مليار ريال.

إجمالي الإنفاق العام				إجمالي الإيرادات				السنة
المعتمد	الفعلي	الزيادة	% الزيادة	المعتمد	الفعلي	الزيادة	% الزيادة	
٧١٨٠	٧٩٦٥	٧٨٥	10.93%	٦٣٨٠	٧٩١٦	١٥٣٦	24.08%	
٦٢٤٢	٧٤٢٩	١١٨٧	19.02%	٥٦١٤	٦٧٤٨	١١٣٤	20.20%	
٥٨٠٠	٧٥٦٠	١٧٦٠	30.34%	٥٤٠٠	٧٦٣٨	٢٢٣٨	41.44%	
٤٨٩٠	٥٨٨٠	٩٩٠	20.25%	٤٤٩٠	٥٩٢٠	١٤٣٠	31.85%	
٤٢٣٧	٤٩٣٦	٦٩٩	16.50%	٣٥٨٧	٤٩٨٠	١٣٩٣	38.83%	

السنة	الإيرادات المعتمدة	الإنفاق الفعلي	الزيادة	% الزيادة
٢٠١٠	٦٣٨٠	٧٩٦٥	١٥٨٥	24.84%
٢٠٠٩	٥٦١٤	٧٤٢٩	١٨١٥	32.33%
٢٠٠٨	٥٤٠٠	٧٥٦٠	٢١٦٠	40.00%
٢٠٠٧	٤٤٩٠	٥٨٨٠	١٣٩٠	30.96%
٢٠٠٦	٣٥٨٧	٤٩٣٦	١٣٤٩	37.61%

ومع هذه الفروقات الكبيرة بين التخطيط والواقع فإنه يتضح أن الميزانيات خلال الخطة السابقة كانت استرشادية فقط وليست إلزامية وتأثيرا لمشاريع المرحلة عليها أهم بكثير من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كما نجد أن السنة الأولى من الخطة الخمسية الثامنة تسير على نفس نمط الخطة الخمسية السابقة تغيرت بعض الوجوه التي تظهر على شاشات التلفزيون والسياسات ثابتة، وبالتالي لا أرى أن المبلغ المعتمد لتقدير سعر النفط سيكون له تأثير كبير من الناحية العملية ، فوزارة المالية لديها آليات تجيد

استخدامها في حالة حدوث متغيرات كبيرة في السوق من بينها تأجيل تنفيذ بعض المشاريع أو التغطية من الاحتياطيات أو من المبالغ المرحلة ، ويجب ان نأخذ في الاعتبار بأن كثير من المشاريع المخطط لها مردودها الاقتصادي محدود وتزيد من العمالة الوافدة ، كما انها في بعض الحالات تزيد عن الطاقة الاستيعابية للسوق ولا يتم تنفيذها في وقتها لأسباب مختلفة وبالتالي يتم ترحيلها للسنوات التالية وترحيل المبالغ المخصص لها معها وهذا يساعد في الحد من التضخم الذي يكون ضحيته المواطن .

وربما يعود نقاؤل وزارة المالية إلى التوقعات الدولية المختلفة لأسعار النفط لسنة ٢٠١٢م حيث أن الكثير من تلك التوقعات متفائلة فقد أجرت وكالة رويتر مؤخرًا استطلاعًا توصل إلى أن أسعار النفط ستكون فوق ١٠٠ دولار للبرميل في سنة ٢٠١٢م رغم المخاوف من ركود اقتصادي عالمي وانخفاض حاد في الطلب حيث توقع ٢٢ محللاً أن تسجل عقود خام برنت ١٠٠ دولار للبرميل أو أكثر بينما تمسكت جولدمان ساكس بتوقعها لسعر يبلغ ١٣٠ دولاراً ، ومن جانب آخر يرى جيف روبين وهو من كبار الاقتصاديين في كندا أن أسعار النفط ستصل إلى مستويات عليا قد تتجاوز ٢٥٠ دولار للبرميل خلال سنة ٢٠١٢م ، وتوقع بأن يشهد العام الجديد ضغوطاً لإنتاج كميات أكبر من النفط الذي أصبح متعذراً بعد تصريحات متكررة من السعودية بأنها لا تستطيع مقابلة الزيادة على الطلب في عام ٢٠١٢م بأكثر مما تنتج حالياً كما أن روسيا تنتج هذه الأيام بأقصى طاقتها والطلب على النفط في تزايد مستمر وأصبح واضحاً أن أسعار النفط متجهة إلى الأعلى ويدعم ذلك تسارع انخفاض المخزون في مصادر النفط الرخيصة التي استغلت لعقود من الزمن ، كما توقع معهد "ال جي" للأبحاث الاقتصادية أن ترتفع أسعار خام النفط مرة أخرى لتتعدى مستوى ١٠٠ دولار للبرميل في الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ بسبب سياسة التسعير التي تنفذها منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك بعد تراجع الاستثمارات الخاصة بالتنقيب عن البترول في حقول جديدة، ما يؤدي بدوره إلى تراجع إمداد النفط ، بينما أشار تقرير للبنك الوطني الكويتي إلى إمكانية هبوط سعر برميل الخام الكويتي إلى ٩٥ دولاراً للبرميل في الربع الأول من ٢٠١٢م وان يستمر بالهبوط دون مستوى ٨٠ دولاراً بعد ذلك خلال العام ما قد ينعكس سلبيًا على حجم الفوائض المالية في ميزانيات بعض دول مجلس التعاون الخليجي وقد يدفع ذلك (أوبك) إلى خفض المعروض على نحو إضافي.

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية إلى تكثيف تحليلات المراقبين والمؤسسات المالية العالمية في محاولة لاستشراف آفاق النمو في المنطقة والمخاطر التي تنتظرها مستقبلاً وسبل تجاوزها ، وتوقع صندوق النقد الدولي في نهاية شهر أكتوبر بأن يتراجع النمو الاقتصادي بدول الخليج بشكل كبير العام المقبل مقارنة بالعام الجاري، حيث أشار إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي ربما يدفع أسعار الطاقة للهبوط، في حين كان صعود النفط الدافع الرئيس للنمو الكبير لدول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الجاري ، وفي تحليله لآفاق النمو بالمنطقة تطرق الصندوق للمخاطر التي تدفع النمو للانخفاض، خاصة التراجع الكبير في الاقتصاد العالمي نتيجة مصاعب تواجهها الاقتصادات المتقدمة - خاصة في أوروبا وأميركا- الديون والميزانيات. ويرى الصندوق أن ارتفاع العائدات النفطية دفع دول الخليج إلى زيادة الإنفاق على عدد من البرامج ووفق التوقعات الحالية لتطور أسعار النفط ومستويات الإنتاج فإن الإيرادات ستفوق مستوى الإنفاق ، ففي العام الحالي ينتظر أن يزيد ميزان الحساب الجاري الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي من ١٦٣ ملياراً إلى ٢٧٩ ملياراً .

بينما يرى معهد التمويل الدولي أن الأحداث السياسية التي حدثت في الدول العربية خلال العام ٢٠١١م ساهمت في زيادات كبيرة في أسعار النفط وأحدثت تأثيرات متفاوتة على الدول العربية، حيث توقع المعهد

أن يكون الفائض في الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي أعلى من ذلك المتوقع من البنك الدولي والذي قد يبلغ ٢٩٣ مليار دولار منها ٢,٦ مليار دولار للبحرين ٥٩,٩ مليار دولار للكويت و١٣,٦ مليار دولار لسلطنة عمان و ٣٥,٢ مليار دولار لقطر و ١٣٢,١ مليار دولار للسعودية و٤٩,٢ مليار دولار للإمارات. وقد أكد التقرير بأنه سيكون لارتفاع أسعار النفط تأثيرات سلبية في المنطقة ، أهمها مشكلة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، حيث يتوقع المعهد ارتفاع متوسط معدل التضخم من ٢,٨ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ٣,٨ في المائة عام ٢٠١١، وسوف يبلغ ٥,٣ في المائة في السعودية و ١,٢ في المائة في الإمارات و ٤,٥ في المائة في الكويت و ٢,٢ في المائة في قطر و ٤ في المائة في سلطنة عمان و ٢ في المائة في البحرين. وحث المعهد دول المجلس على تفعيل السياسة النقدية لكي تتعامل بشكل أفضل مع احتمال ارتفاع التضخم وتغير أسعار الصرف العالمية واختلاف وتباين الدورات الاقتصادية التي تشهدها الاقتصاديات الخليجية، حيث إن تجربة الفورة المالية التي شهدتها هذه الدول وما ترتب عليها من سخونة الأنشطة الاقتصادية والارتفاع غير الطبيعي وغير الصحي لأسعار الأصول وبخاصة المالية والعقارية وما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة في تكاليف المعيشة وارتفاع مستويات التضخم التي وصلت إلى ١٠ في المائة ما قبل منتصف العام ٢٠٠٨ يشير إلى الحاجة المتزايدة لإعادة النظر في وضع السياسة النقدية، وذلك لممارسة دورها الطبيعي في التعامل مع الدورات الاقتصادية ومكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

يرى الكثير من المراقبين أن التحدي الرئيس أمام ارتفاع أسعار النفط يتمثل في كون الاقتصاد العالمي اضعف من المتوقع وبالتالي احتمال تأثر الطلب على النفط في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخارجها كنتيجة لتباطؤ نمو الصادرات وضعف الثقة ، وفي ظل المعطيات الحالية من المتوقع أن تستمر التقلبات في أسعار النفط، خصوصاً لصعوبة توصل الأوروبيين إلى اتفاق لحل أزمة الديون اليونانية، وصعوبة توصل الولايات المتحدة إلى حلول لمشكلات اقتصادها بسبب الخلافات السياسية وعدم رغبة الجمهوريين منح الديمقراطيين مكاسب سياسية، وفي الوقت ذاته ترجح التوقعات وصول معدل الاستهلاك العالمي للنفط إلى ٩٠ مليون برميل يومياً في خلال عام ٢٠١٢م، رغم زيادة استعمال بدائل النفط خاصة في مجال النقل والمواصلات، حيث ان الطلب على نفوط «أوبك» رغم الاكتشافات المستمرة والمتزايدة للنفط من خارج دولها ما زال في ارتفاع مستمر حيث يبلغ نحو ٣٠ مليون برميل يومياً ، كما أن الطلب على النفط أصبح متقارباً تقريباً بين الدول الصناعية والدول الناشئة، إذ سيبلغ معدل الطلب على النفط في الدول الصناعية الغربية خلال عام ٢٠١٢ نحو ٤٥,٦ مليون برميل يومياً، وفي الدول الناشئة نحو ٤٤,٩ مليون برميل يومياً، ما سيدفع إلى اهتمام أوسع بأسواق الدول الناشئة ، وتؤكد وكالة الطاقة الدولية أن اقتصاد الدول النامية هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي العالمي وأسواق النفط في السنوات الأخيرة، إلا أن الصين والهند قد تلجأ إلى زيادة أسعار الوقود المحلية، بهدف الحد من استهلاك الطاقة وللتحكم في معدل التضخم وأن استمرار الأزمات الاقتصادية الناجمة عن ديون منطقة اليورو سيكون لها انعكاسات على صادرات الصين والهند وتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض النمو الاقتصادي الآسيوي بسبب تأثير ديون منطقة اليورو، وانحسار نمو الاقتصاد الأميركي خاصة أن المحرك الرئيس للاقتصاد الصيني هو الصادرات، وبالتالي يمكن القول انه إذا أمنت منطقتنا سياسياً سيبقى العامل الرئيس الذي يمكنه أن يؤثر على أسعار النفط توقع مزيد من التدهور في توقعات النمو العالمي جراء عدم حل مشكلة الديون الأوروبية أو الركود في الولايات المتحدة أو تباطؤ في الاقتصاد الصيني .

السبب في استعراض الأوضاع الاقتصادية الدولية التذكير بأننا ما زلنا نحوم حول ما عرف "بالتنمية النفطية" وهي مجرد محصلة تلقائية متقلبة للتغيرات التي صاحبت عصر النفط في دول المنطقة وأبعدها

عن أنماط التنمية الحميدة ، حيث انصرف المخططين عن الأمر الهام والمصيري وهو تحقيق تنمية ذات وجه إنساني تستثمر عائدات النفط بدلا من استهلاكها و ما زال اقتصادنا يتسم بالريعية وقاعدته الإنتاجية ضعيفة وارتباطه بالخارج اقوي من ارتباطه بالداخل ، وعودة إلى الصعيد المحلي فإنه من الجدير الأخذ بالاعتبار المتغيرات الجديدة في آلية مناقشة الميزانية العامة للدولة حيث نصت المادة ٥٨ - ٤٠ من النظام الأساسي للدولة من أحكام المرسوم السلطاني رقم ٩٩ / ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة على إحالة الميزانية السنوية للدولة إلى مجلس الشورى لمناقشتها وإبداء توصياته بشأنها ثم إحالتها إلى مجلس الدولة لمناقشتها وإبداء توصياته بشأنها وعلى رئيس مجلس الدولة بعد ذلك إعادتها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بتوصيات المجلسين، وعلى مجلس الوزراء إخطار المجلسين بما لم يتم الأخذ به من توصياتهما في هذا الشأن مع ذكر الأسباب ، وحاليا تبذل جهود كبيرة في مناقشة الميزانية في مجلس الشورى وسيعقبها مناقشات لها في مجلس الدولة **ولكن يبقى السؤال المطروح** ، ماذا بوسع المجلسين عمله للتأكد من أن مناقشاتهم ستنتصب في ترجمة أحكام المادة ١١ من النظام الأساسي للدولة الذي حدد أن المبادئ الاقتصادية الموجهة لسياسة الدولة أساسها لاقتصاد الوطني **المبني على العدالة** ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلي زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون وهل سيتم التركيز على الجوانب الاقتصادية من الميزانية بجانب العوامل المالية و إلى أي مدى يمكن أن تساهم هذه الميزانية في فتح الطريق أمام تحقيق التنمية المستدامة وما هي الأهداف المرحلية التي يمكن تحقيقها من خلالها ، وكيف ستعالج مشكلة الشعور بعدم وجود انتعاش اقتصادي لدى مؤسسات القطاع الخاص في الوقت الذي تشهد فيه عمان أكبر ميزانية في تاريخها مع وجود فائض في الميزانية في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وكيف ستعالج إشكالية محدودية تأثير إنفاق الدولة على الدورة الاقتصادية، وتحقيق - التدوير - التأثير المضاعف (*multiplier effect*) ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية ويكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور أكبر فيه متناسب مع المعدلات المشابهة له في الأسواق العالمية، وكيف سيتم تسخير الميزانية لتساهم في توليد فرص العمل الحقيقية في السوق بدلا من الاعتماد على الحكومة للعب دور وكالة توظيف لتوفير فرص عمل مقنعة ، وفوق ذلك كله ما هي الضوابط التي ستكفل بالالتزام بالميزانية المعتمدة وإلى أي مدى ستتطابق الأرقام في نهاية السنة المقبلة بين المخطط والمنفذ حتى لا تكون جميع تلك الجهود والمناقشات بأنها مجرد هدر للوقت والمال العام.